

الحكاية وبنيتها العميقة في النحو العربي

د. عيسى عبد الرحمن محمد النيهوم^(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه الأخيار الأطهار، ومن تبعهم بإحسان ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن تفحص آراء السابقين والاستفادة منها هو من قبيل إحياء التراث العربي الإسلامي، وبعثه في صورة تتناسب وثقافة العصر أمانة تتقلدها أجيال هذه الأمة جيلاً بعد جيل، بل واجب يناط بأعناق أبنائها عسراً بعد عصر؛ لما فيه من إحياء مآثر أسلافها الأمجاد الذين رووا بمداد أقلامهم دوحة العلم وبستان المعرفة. كل ذلك دفعني إلى النظر بتروي فيما يستلزم الوقوف عليه، وتجمعت لدى عدة مواضيع في النحو العربي، شكلت في نفسي حيرى فيما أنا بادئ به إلى أن وفقني الله في اختيار موضوع الحكاية، لكونها تتسع باتساع الأقوال بضروبها المختلفة في ماضي مناحي الحياة، بل الاستنبات عن المقول أمر يتطلبه المعني اللغوي لأي تركيب وقد ارتأيت أن يكون الحديث عنها في بحثين:

^(*) جامعة عمر المختار

المبحث الأول: دراسة سابقة للحكاية في النحو العربي، وتشمل الحكاية لغة واصطلاحاً، وأقسام الحكاية وضروبها وما يكحي وما لا يكحي.

أما المبحث الثاني: فيتناول النظرة العميقة للحكاية في القرآن الكريم وما يمكن أن يدرج تحتها كالاستفهام على الحكاية وحكاية القسم الصريح.

وأخيراً أمل أن يكون هذا المبحث مع صغر حجمه ذا فائدة، فإن وجد القارئ ما يفيد فذلك ما صبوت إليه، وإن وجد فيه عيوباً وعثرات فكفاني من الأجرين أجر من اجتهد وأخطأ.

المبحث الأول الحكاية

لغة:

مصدر حكى الشيء أتى بمثله، قال ابن منظور⁽¹⁾: كقولك حكيت فلانا، وحاكيتته فعلت مثل فعله، أو قلت مثل قوله سواء لم أجازه، وقيل هي المماثلة⁽²⁾.

واصطلاحاً:

إيراد اللفظ (ويسمى المحكي) بحالته الأصلية نطقاً وكتابة من غير تغيير في حروفه أو حركاته مهما تغير وضعه في الجمل والتراكيب، أو إيراد معنى اللفظ شرط المحافظة على سلامة المعنى وصحته⁽¹⁾، أي هي: نقل ما قيل كما قيل بحسب وضعها اللغوي فلا أثر لموقعها الإعرابي في تغيير حركتها ونطقها، قال سيبويه ((هي التي لا تغير فيها الجملة عن حالها)).

أقسام الحكاية:

الحكاية على ضربين: حكاية مفرد، وحكاية جملة.

فحكاية الجملة ضربان: حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب.

فحكاية الملفوظ نحو: قوله تعالى ((وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ)) (الأعراف: 34) ونحو

قلت: الشعرُ غذاءُ العاطفة. وقوله:

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً: فقلت لصيد ح انتجعي بلالاً⁽⁴⁾.

والمكتوب نحو: قرأت على قصة⁽⁵⁾ محمد رسول الله ﷺ.

ويجوز الحكاية على المعنى شرط المحافظة على سلامته ودقته وصحة التركيب، فإذا سمعنا فلانا يقول: (البرد شديد) تكون الحكاية بالمعنى: قال فلان: (البرد قارص) فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح⁽⁶⁾ وإنما يتعين المعنى صوتاً عن اللحن، ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكي فإذا قال شخص: جاء زيد بالجر، وأردت حكاية كلامه قلت: قال فلان: جاء زيد.

ومن قبيل حكاية الجملة ما اصطلح على تسميته بـ"حكاية الحال الماضية" وهو أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان، ويعبر عنه بلفظ المضارع نحو قوله عز وجل: ((وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا)) (فاطر: 9) أو لفظ اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ((وَكَلَّبُهُمْ بِأَسْطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)) (الكهف: 18) فقوله: "فتثير" عطف على "أرسل" بمعنى المستقبل، فلذلك عطف عليه، وأتى بأرسل لتحقيق وقوعه ليصور الحال واستحضار الصورة البديعة كقوله: ((أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)) (الحج: 63) لأن الاخضرار مترتب على الإنزال وإنما عبر المضارع؛ لأن فيه تصوير الهيئة التي الأرض عليها والحالة التي لا بست الأرض والماضي يفيد انقطاع الشيء⁽⁷⁾ أما قوله: "بأسط ذراعيه" أي كلب أهل الكهف قديماً، فهي حكاية الحال الماضية على رأي البصريين.

وقوله تعالى: ((وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)) (الطلاق:3) روي حفص عن عاصم (بالغ أمره) بالإضافة من غير تنوين، ولم يوافق أحد من السبعة⁽⁸⁾ ورواية شعبة عن عاصم (بالغ أمره) بالتنوين من غير إضافة، ووافق من السبعة ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو وحمزة ونافع والكسائي⁽⁹⁾ وحجة الإمام شعبه ومن وافقه قال الأزهري: ((من نون نصب (أمره بالفعل، وهذا كقولك: فلان ضارب زيد، وضاربٌ زيداً))⁽¹⁰⁾. وقال أبو علي: (("بالغ أمره" على: سيبلغ أمره فيما يريد فيكم، فهذا هو الأصل، هذا حكاية حال))⁽¹¹⁾ وكقول تأبط شراً⁽¹²⁾

ألا مَنْ مُبْلِغٌ فِتْيَانَهُمْ بما لا قيت عند رجا مطان

بأنّي قد رأيتُ الغول تهوي بشهب كالصحيفة صححان

فقلت لها كلانا نضو أروضٍ أخو سفرٍ فخلّ لي مكاني

فشدت شدة نحوي فأهوت لها كفي بمصقول يمانى

فاضربها بلا دهش فخرت صريعاً لليدين وللجران

حيث قال: "فاضربها" ليصور لقومه حاله وشجاعته وجرأته

وأما حكاية المفرد:

فضربان أيضاً: ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستنابات⁽¹³⁾ بـ "من وأي" وضرب بغير أداة. وهو ما سيأتي لاحقاً، فالضرب الأول: إن سئل بـ "أي" عن منكور منكور في كلام سابق حكى في "أي" ما لذلك المنكور من إعراب، أي مطابقة المحكي إعراباً وتذكيراً وإفراداً وتأنيثاً وتثنية وجمعها، ويفعل بها وصلاً وقفاً، فتقول لمن قال: جاءني رجل: أي، ولمن قال: رأيت رجلاً "أياً" ولمن قال:

مررت برجل: أي، وكذلك تفعل في الوصل، نحو أي يا فتى، وأياً يا فتى، وأي يا فتى.

وتقول في التأنيث "أية"، والتثنية "أيان" و "أيتان" رفعاً و"آيتين" جرّاً ونصباً.

وفي الجمع "أيون" و"آيات" رفعاً و"أيين" و"آيات" جرّاً ونصباً (14).

ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الأفراد والتأنيث والأول أكثر في لسان العرب (15).

وإن سئل عن المذكور النكرة بـ "من" حكى فيها ما له من إعراب وتشبع الحركة على النون، فيتلود منها حرف مجانس لها.

ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع ولا تفعل بها كله إلا وقفاً، فتقول لمن قال: "جاءني رجل": "منو" ولمن قال: رأيت رجلاً: "منا" ولمن قال مررت برجل: "منى" وتقول في تثنية المذكر: منان" و"منين" نصباً وجرّاً وتسكن النون فيهما، فتقول لمن قال: جاءني رجلان: "منان" ولمن قال: رأيت رجلين: "منين" ولمن قال "مررت برجلين: "منين".

أما المؤنثة فتقول "منه" رفعاً ونصباً وجرّاً، فإذا قيل: أتت بنت، فقل: "منه" رفعاً وكذا في النصب والجر وتقول في تثنية المؤنث "منتان" رفعاً و "منتين" نصباً وجرّاً بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء، نحو "منتان" و"منتين" وإليه أشار ابن مالك بقوله: "والفتح نزر (16).

وتقول في جمع المؤنث: "منات" بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل جاء نسوة فقل "منات" وكذا تفعل في النصب والجر.

وتقول في جمع المذكر: "منونٌ" رفعاً "ومنين" نصباً وجرأً بسكون النون فيهما "جاء قوم، فقل: منون، وإذا قيل مررت بقوم أو رأيت قوماً، فقل: منين ويجوز كذلك ترك المطابقة فتقول إذا قيل: قام رجل أو رجلان أو رجال، فقل: "منو" وكذلك تفعل في المؤنث إفراداً وتثنية وجمعاً وهو لغة لقوم من العرب، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط⁽¹⁷⁾.

هذا حكم "من" إذا حكى بها في الوقت فإذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك لكن تكون بلفظ واحد في الجميع لقائل جميع ما تقدم، وقد ورد في الشعر قليلاً "منون" وصلاً قال الشاعر⁽¹⁸⁾،

أتوا ناري، فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجن، فقلت عموا ظلاماً

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين الأول الحاق الواو والنون لها في الوصل.

والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة وعلى ما تقدم فإن للحكاية بـ "من" لغتين:

إحداهما وهي الفصحى أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم، **والأخرى** أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط؛ فيقال: لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو: وفي النصب "منا" وفي الجر "مني" (وإن تصل فلفظ من لا يختلف)⁽¹⁹⁾، فتقول من يا فتى في الأحوال كلها هذا هو الصحيح .

وأجاز يونس⁽²⁰⁾ إثبات الزوائد وصلاً، فتقول: منو يا فتى وتشير إلى الحركة في "منت" ولا تنون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع وتنون منات ضمماً وكسراً وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر:

"أتوا ناري فقلت منون أنتم"

والقول في شذوذه قد سبق ذكره.

ويلاحظ على كلا الضربين (أي حكاية المفرد وحكاية الجملة) أنه نظر إليهما باعتبارين باعتبار الطريقة لحكاية كل من الملفوظ والمكتوب وباعتبار اللفظ للحكاية الأصلية وللحكاية بالمعنى.

وفي الجملة فإن باب الحكاية لا يكون إلا بالقول أو بمرادفه فالأول نحو ((قَالَ إِيَّيْ عَبْدُ اللَّهِ)) (مريم:30) وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في (قعدوا القرفصاء) إذ هي دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيار بن الحاجب قال: والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في "علمت يزيد منطلق" وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا.

والصواب قول الجمهور، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من "ضربت زيدا" فإنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً وإنما الحقيقة أنه مقول ملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف تفسير كقوله:

وترميني بالطرف أي أنت مذنبٌ وتقتليني لكن إياك لا أقلي

وقولك كتبت إليه أن أفعل إذا لم تقدر بآء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف تفسير نحو ((وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي)) (هود:45).

وقوله: رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إنا رأينا رجلاً عرياناً

فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ((وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي)) (هود:45).

((الحروف الملحقة بـ "مَنْ" في الاستثبات))

يرى جمهور النحويين أن الحروف التي زيدت على "مَنْ" متجانسة مع حركتها فهي إشباع.

وقيل: الحروف الناشئة زيادة زيدت أولاً في الحكاية ولزمت عنها الحركات لا إشباع للحركات فنشأت الحروف وتولدت عنها، فحاصل القولين أنه اختلف، هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف، أو بالحروف ولزمت عنها الحركات والأول قول السيرافي، والثاني قول المبرد⁽²¹⁾.

وقيل الحروف بدل من التتوين: قال أبو حيان⁽²²⁾: "هذا ليس بشيء؛ لأن الإبدال من التتوين رفعاً وجرراً لغة لبعض العرب، وأما "منو" و"منى" فكل العرب تقوله له وقيل بدل من لام العهد؛ لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم أن الثاني غير الأول.

((الفرق بين "مَنْ" و "أَي")

إن "مَنْ" تخالف "أَي" في باب الحكاية في خمسة أشياء:

أحدهما - أن "مَنْ" تختص بحكاية العاقل وأي عامة في العاقل وغيره.

ثانيهما - أن "مَنْ" تختص بالوقف وأي عامة في الوقف والوصل.

ثالثهما - أن "مَنْ" يجب فيها الإشباع فيقال منو ومنا ومنى بخلاف أي.

رابعهما - أن "مَنْ" يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم، وأي تختص بالنكرة.

خامسهما - أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح. تقول: آيه وآيتان وفي "مَنْ" يجوز الفتح والإسكان على ما سبق.

ما يحكى وما لا يحكى

يرى جمهور النحويين أن المعرفة لا تحكى في الغالب وشذ حكاية المضممر فيما روى من قولهم: مع منين؟ لمن قال: ذهب معهم، خلافاً ليونس⁽²³⁾ الذي أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف إلّا علم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه اسماً أو كنية أو لقباً فيحكى بإجماع النحويين على لغة الحجازيين بـ "مَنْ" دون عاطف فيقدر إعرابه كله في الأصح كقولك لمن قال: زيدٌ. مَنْ زيدٌ؟ ولمن قال: رأيت زيداً، مَنْ زيداً ولمن قال: مررت بزيد، مَنْ زيد؟ و "مَنْ" في الأحوال الثلاثة مبتدأ وزيد خبر وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية.

ويرى بعض الكوفيين أن "مَنْ" محمولة على عامل مضممر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد "مَنْ" بدل منها، فإذا قيل: ضربت زيداً، فقلت: مَنْ زيداً؟ فالتقدير من ضربت وزيداً بدل من "مَنْ"، وإذا قيل: مررت بزيد، فقلت: مَنْ زيد؟ فالتقدير: بمن مررت وزيد بدل من "مَنْ" ويرى الفارسي أن "مَنْ" في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة، وزيد بعض تلك الجملة، والتقدير: مَنْ ذكرته زيداً ومَنْ مررت به زيدٌ؟ فيكون "زيد" بدلاً من الضمير المقدر فإن اقترنت "مَنْ" بعاطف بطلت الحكاية، وكذا لو تيقن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى، وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه.

ويحكى الوصف المعروف المنسوب قال سيبويه بـ "مَنْ" ملحقة بال والياء لمن قال مثلاً: قام زيد القرشي، فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه، ويعرب إذ ذاك ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالألّف وتثببت هذه الزيادات في الوصل والوقف.

فإن فهمت الصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف بطلت الحكاية وإنما تقول:
من زياداً القرشي إلا على لغة من يحكي العلم المتبوع وذلك قلة.

ولا يحكي على متبع بغير ابن مضافاً لعلم، سواء أتبع بنعت أو عطف أو
بدل أو تأكيد، بل يتعين الإعراب في جميع ذلك فإن اتبع مضاف إلى علم جازت
الحكاية؛ لأن التابع ما جرى عليه قد جعلاً كشيء واحد.

وقال أبو علي الفارسي يحكى الوصف والموصوف مطلقاً⁽²⁴⁾.

أما العلم المعطوف والعلم المعطوف عليه ففي حكايته خلاف فذهب يونس
وجماعة علي أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية، ومذهب آخرين
أن العطف لا يبطلهما، وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بياناً
للمتبوع فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكي والآخر بخلافه بنيت على المتقدم
منهما واتبعه الآخر في الحكاية أو إبطالها.

والحكاية أولى في الفعل والحرف، وترك الحكاية أولى في الاسم فمثال حكاية
الفعل: قولك: (قامَ فعلٌ ماضٍ)، بفتح الميم في (قام) مثلاً في (قام زيد): (قام)
مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها في
آخره، (ماضٍ) صفة لفعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة
للتخليص من التقاء الساكنين منع من ظهورها النقل لأنه اسم منقوص.

الشاهد: (قامَ فعلٌ ماضٍ) بفتح (قام) على الحكاية مع انه مبتدأ والمبتدأ
حكمه الرفع.

وهذا أولى من أن تقول (قامُ) فعل ماضٍ، بالرفع مع إنه جائز، إلا أنه ممنوع
من الصرف للعلمية ووزن الفعل، لأن الكلمة إذا أريد لفظها صارت من قبيل علم
الجنس، والقاعدة في ذلك هي: كل اسم جاء على وزن فعل يمنع من الصرف.

مثال: حكاية الحرف:

كقولك: (مِنْ حَرْفُ جَرٍّ) ف (مِنْ) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و علامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهذا أولى من أن تقول (مِنْ حَرْفُ جَرٍّ) مع إنه جائز إلا إنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.

مثال ترك الحكاية في الاسم:

(رأيت زيدا مثلاً)، ف(زيدٌ) مفعول به منصوب هذا أولى من أن تقول: فـ (زيداً) مفعول به منصوب.

المبحث الثاني**النظرة العميقة للحكاية في بعض آيات الذكر الحكيم**

ونقصد بها الجمل التي تؤدي وظيفة مقول القول في القرآن الكريم ذلك أن المعنى النحوي يعرف بواسطة الإعراب من وجهين:
أحدهما - العلامة الإعرابية.

والوجه الثاني - المعاقبة التي يقصد بها صلاحية عنصر لغوي أن يحل محل عنصر لغوي آخر سواء أكان أحد العنصرين أم كلاهما مفرداً أم جملة فإذا أخذ محله أخذ حكمه.

ولعل قيمة المعاقبة في بحثنا هذا تتجلى في المحل الإعرابي⁽¹⁾ الذي تأخذه الجملة ذات الوظيفة النحوية التي تعد الجملة الواقعة موقع المفعول به واحدة منها، ذلك أن مثل هذه الجمل الواقعة موقع المفرد هي تراكيب اسنادية محولة.

ذلك أن تحديد العامل هو الذي أوصل النحاة إلى تحديد المواقع التي تم ربطها بمفهوم الأصل والفرع وهو ما أدى بنحاة العرب إلى القول بالتقدير في نحو

تقدير الفرع بحكم الأصل أيضاً أن القول بالعامل والتقدير تحليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة⁽²⁾، ومن منطلقات النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه في الدرس النحوي التي أكدتها اللسانيات الحديثة القياس⁽³⁾ وهو إجراء رياضي يحكم تحويلات الفرع إلى الأصل بعلّة مسوغ خارجي ليس جزءاً من البنية اللغوية⁽⁴⁾ فهي لا تظهر في التركيب السطحي، وإنما منوية ذهنياً في البنية العميقة لذا سنعمد في هذا البحث إلى عرض بعض الأمثلة من القرآن الكريم لتوضيح البنية العميقة للحكاية وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

فمن قوله تعالى ((وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا)) (غافر: 7) فقوله: ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً جملة ماضوية معمولة لقول محذوف تذهب أغلب الكتب النحوية إلى أن بنيته العميقة هي فعل مضارع ترد بعده حكاية قول مضمر بنيته العميقة (يقولون).

وفي قوله تعالى: ((قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ)) (سبأ: 23) حيث تسجل لنا هذه الآية صور معمولة بالحذف، فالجملة الماضوية (الحق) مؤدية وظيفية مقول القول، وهي محولة بحذف فعلها الماضي وفاعلها اللذين تكون بنيتاهما العميقتان أنزل هو، أي: ربكم لتكون البنية العميقة لهذه الجملة هي: أنزل ربكم الحق.

ومن الجمل الماضوية البسيطة المؤكدة قوله تعالى: ((قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى)) (طه: 36)

فجملة "أوتيت سؤلك" المكونة من حرف التحقيق "قد" المفيد التوكيد والفعل الماضي المبني لما لم يسم فاعله المبني على السكون والضمير المتصل (التاء) نائب فاعل، والمفعول به سؤلك والمضاف إليه الضمير المتصل (الكاف) هي في محل نصب محكية بالقول وتفيد تأكيد حدوث إتيان موسى سؤله.

ومثلها قوله تعالى: ((قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ نَعَجْتِكِ إِلَى نِعَاجِهِ)) (ص:24) حيث ترى أن الجملة الماضية "ظلمك" محكية تؤدي وظيفة مقول القول، مشتملة على مؤكدين هي اللام وقد لتدل على قوة تأكيد ظلم المخاطب.

وفي قوله تعالى: ((وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا)) (الحجر:14-15) فالجملة (سكرت أبصارنا) جملة محكية بالقول مؤكدة بالقصر المتوسل إليه بالأداة "إنما" مؤدية وظيفة مقول القول. بنيتها العميقة شددت أبصارنا بالسر، أي: عُشيت وغطيت.

وقد تكون الجملة المحية مؤكدة بالقصر بـ إن + إلا كما في قوله تعالى: ((قل إن لبئتم إلا قليلا)) (المؤمنون:114).

ونرى وجهاً آخر في أسلوب القرآن الكريم يوقفنا على أسلوب الالتفات الذي يرتبط في بعض وجوهه بقول محذوف كقوله تعالى: ((فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ)) (هود:57) فيلاحظ أنها جاءت لتؤدي وظيفة مقول القول لفعل الأمر المحذوف، الذي بنيته العميقة "فقل" وبذلك تكون البنية العميقة لهذه الوحدة الاسنادية فقل لهم قد أبلغتكم⁽⁵⁾.

ومن الجمل التي تؤدي وظيفة مقول القول الجملة الاستفهامية كما في قوله تعالى: ((أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ)) (الشعراء:75) فجملة افرايتم ما كنتم تعبدون جملة استفهامية تؤدي وظيفة مقول القول كما نرى أيضاً أمثلة للجملة المضارعية المثبتة المحكية بالقول قوله تعالى: ((قَالَ تَزْرَعُونَ سَنِيحَ سِنِينَ دَابَّأ)) (يوسف:47).

فقوله: تزرعون جملة فعلية واقعة مقول القول ودلالة مضارعها مطلقة لتجرده من القرنية اللفظية التي تقيده.

وفي قوله تعالى: ((قَالَ سَأُوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ)) (هود: 43) نجد أن الجملة المضارعية⁽⁴⁾ "سأوي" أدت وظيفة مقول القول وهي تدل على أن إيواؤه إلى الجبل سيحصل في المستقبل القريب لاقتران مضارع هذه الجملة بحرف التنفيس (السين) وحين نمعن النظر في الآية الكريمة ((قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي)) نرى أنها قد جاءت في محل نصب مؤدية وظيفة مقول القول وأفادت إن استغفار ربه لهم سيقع في المستقبل البعيد لارتباط مضارع هذه الجملة بالقرنية اللفظية (سوف) الدالة على ذلك.

وفي قوله تعالى: ((قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ)) (الأعراف: 129) ترى أن الجملة الاسمية المركبة للرجاء (عسى ربكم...) .

مؤدية وظيفة مقول القول وقد تكون مثل هذه الجملة مسبوقة باستفهام كما في نحو قوله تعالى: ((قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا)) (البقرة: 246).

كما نقف على الجملة الاسمية المركبة المؤكدة كالجمله الداخلة في دائرة الخبر الطلبي لورودها متضمنة مؤكدين وشاهدها قوله تعالى: ((وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلَكًا)) (البقرة: 247).

وفي قوله: ((قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي)) (المائدة: 25) نجد فيها خبر الناسخ جملة مضارعية مؤكدة بالقصر وهي قوله: ((قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي)) قد أدت وظيفة مقول القول حيث قد جاء خبر إن فيها وهو لا أملك إلا نفسي وأخي جملة مضارعية مؤكدة بالقصر المتوسل إليه بحرف النفي (لا) وأداة الحصر (إلا) قد أفادت هذه الجملة أن القائل لا يملك إلا نفسه وأخاه ولا يملك وراء ذلك أحداً⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة:30) نجد أن خبر الناسخ جملة محولة بالاستبدال قوامها الوصف (اسم الفاعل) العامل عمل فعله ومؤدية وظيفة مقول القول ويلاحظ أنها محولة لورود خبر (إن) فيها "جاعل في الأرض خليفة" جملة مضارعية بنيتها العميقة سأجعل في الأرض خليفة⁽⁷⁾.

وقد تعزز الزمن المستقبل قرينة تدل على المستقبل كقوله تعالى: ((وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا)) (الكهف:23) حيث إن الجملة المضارعية المحولة "فاعل ذلك" تتضمن في أثنائها الدلالة على تأكيد حدوث الحدث على نحو تجعله قريباً من التحقيق التام ثم يأتي النظم ليعبر عن قدرة الله تعالى في التدخل في ما أنت متأكد من فعله إلى هذه الدرجة العالية فيذكرك بقدرته ومشيتته: لتقول: إن شاء الله لكل فعل يبدو لك أنه مؤكد التحقيق⁽⁸⁾.

الاستفهام على الحكاية

مما يضم في القول الاستفهام على الحكاية كقول الحجاج أنشده الأصمعي⁽⁹⁾.

حتى إذا جنّ الظلام واختلط:: جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

ويروي: بضبح، والبضبح بالفتح: اللبن الرقيق الممزوج، يقال: ضبحت اللبن أي: مزجته والمذاق والمذيق مثله وإنما وصف به وهو استفهام على الحكاية وإضمار القول وكأنه قال: جاءوا بمذق مقول فيه ذلك، شبه لونه بلون الذئب بورقته والورقة لون كلون الرماد ومثله قول أبي الدرداء رضي الله عنه (وجدت الناس أخبره تَقْلُهُ)⁽¹⁰⁾.

بفتح اللام وكسرها على اللغتين وهما : قلي يقلي ك (رمي) (يرمي) و(قلي) (يقلّي) ك(رضي) (يرضي) وذلك لأن وجدت من أخوات علمت وهي تدخل على المبتدأ والخبر لا يكون أمراً. والتقدير: وجدت الناس مقولاً فيهم ذلك.

حكاية القسم الصريح

يقصد بجملة القسم الصريح الجملة المصدرة بالمقسم به ظاهراً من غير إضمار ولا تأويل وترد جملة القسم الصريح على أنماط مختلفة⁽¹¹⁾ فقد تكون اسمية أو فعلية أو تكون مصدرة بإحدى أدوات القسم المعروفة ومما يدخل ضمن القسم الصريح جملة حكاية القسم التي تحكي القسم عن شخص آخر، فالقسم فيها لم يصدر عن المتكلم بل عن غيره، وقد لحظ سيبويه هذا النمط من الجمل ووصفه بدقة فقال: "وأعلم أنك إذا أخبرت عن غيرك أنه أكد على نفسه، أو على غيره فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت، وذلك قولك : أقسم ليفعلنّ واستحلفته ليفعلنّ، وحلف ليفعلنّ ذلك، وأخذ عليه لا يفعل ذلك أبداً⁽¹²⁾ ثم علل سيبويه جملة هذا النمط على صريح القسم فقال: وذلك أنه أعطاه من نفسه في هذا الموضوع مثل ما أعطيت أنت من نفسك حيث حلفت، كأنك قلت: استحلفه ليفعلنّ، قال والله ليفعلنّ، وحيث قلت استحلفه ليفعلنّ قال له: والله لتفعلنّ⁽¹³⁾ وثمة فروق يمكن إثارتها بين نوعي الجملتين، فهي تخبر حكاية القسم عن الأنبياء والمؤمنين والمنافقين والكافرين⁽¹⁴⁾ وإنه لا يشترط فيها أن تكون صادقة كما في الجمل التي تحكي الحلف عن المنافقين والكافرين كقوله تعالى: حكاية عن المشركين: ((ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ)) (الأنعام:23) فالقسم هنا مخالف للحقيقة لذلك استعمل القرآن الفعل (حلف) مع أغلب جمل حكاية القسم المحكية عن المنافقين والكافرين للأشعار بعدم صدقهم في إيمانهم⁽¹⁵⁾.

وفي قوله عز وجل : ((وَسَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ)) (التوبة:42) فالله سبحانه وتعالى ليس مخبراً عنهم بقوله: (لو استطعنا

لخرجنا، بل هو حاكٍ لفظ قولهم؛ لأنه قوله "بالله" متعلق بـ "سيحلفون" أو هو من جملة كلامهم والقول مراد في الوجهين.

أي: سيحلفون لا يعني المتخلفين عند رجوعك متعذرين يقولون: بالله لو استطعنا أو سيحلفون بالله يقولون: لو استطعنا.

ويلاحظ في أساليب القرآن الكريم أن الجملة المركبة القسمية قد تأتي لتؤدي وظيفة مقول القول ولها عدة صور منها أن تكون محولة بالحذف أو أن تكون مؤكدة أو محولة بالحذف والزيادة أو محولة بالتقديم.

فمثال الأولى: قوله تعالى: ((ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ)) (الأنعام: 23) فالجملة القسمية والله ربنا ما كنا مشركين مؤلفة من الجملة المضارعية التي للقسم والله ربنا المحولة بالحذف لأن بنيتها العميقة تقسم بالله ربنا والجملة الاسمية البسيطة "ما كنا مشركين" المنفية التي لجواب القسم مؤدية وظيفة مقول القول وهي تفيد توكيد قولهم المتمثل في نفي كونهم مشركين⁽¹⁶⁾.

ومثال الثانية والثالثة قوله تعالى: ((قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لُتْرِدِينَ)) (الصافات: 56) ترى أن الجملة الاسمية المؤكدة بالقسم محولة بالحذف والزيادة لأن قوله تعالى: ((إِنْ كِدَتْ لُتْرِدِينَ)) محولة بحذف اسم إن للتخفيف لأن من لوازم الحذف في التخفيف لـ اسم "إن" أن يليها فعل في الغالب عليه أن يكون ناسخاً، وزيادة لام التوكيد المقترنة بخبر الفعل الناسخ "كاد" الوارد جملة مضارعية مؤكدة وبنيتها العميقة إنك كدت لتريدن⁽¹⁷⁾.

أما مثال الرابعة نحو قوله تعالى: ((قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا)) (الأنعام: 30) نجد أن هذه الجملة القسمية محمولة بالتقديم، ذلك أن الجملة القسمية "بلى وربنا" المؤدية

وظيفة مقول القول وقد جاءت الجملة التي لجواب القسم "بلى" متقدمة على الجملة المضارعية التي للقسم: وربنا "المحولة بالحذف، إذ بنيتها العميقة" نقسم وربنا"(18).

الخاتمة

الحكاية نمط من أنماط التركيبات التي يستخدمها العرب في كلامهم، بل الناس قاطبة بمختلف لغاتهم، ذلك لأن نقل الكلام على وفق ما نُطق به هو ضرب من ضروب الاستخدام اللغوي، يلجا إليه في شتى مناحي الحياة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) لارتباطها بالقول أو بمرادفه.

والقول كما هو لا يتصور حدّه في إطاره العام، وإنما ما عُرض من قبل اللغويين والنحويين ما هو إلا أمثلة لتحديد أنماط التركيبات المستخدمة فيه، أي فيما يتعلق بالاستنبات والاستفهام.

ومن ثم ترى الحكاية في تصانيفهم تبرز في اتجاهين: اتجاه القول الصريح أو ما يرادفه، واتجاه بالقول المقدر؛ الذي يمثل عمقاً في التفكير والتفسير. ولذا نجد النحويين العرب لم يقفوا عند حدود الشكل السطحي للجملة فحسب بل عولوا على المعنى؛ لأن المعنى عندهم هو المنطق الحقيقي لتحليل وظيفة الجملة، ويدلك على ذلك قول ابن هشام: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعرب مفرداً أو مركباً" (مغنى اللبيب 527/2).

وأساس ذلك أن المعنى لا يتوصل إلى استكناهاه بالاعتماد على البنية السطحية للتركيب الإسنادي المنشود وحدها؛ لأن التراكيب الإسنادية في اللغة العربية التي تميل إلى الإيجاز (البرهان 104/3) كثيراً ما يعترها تحويل سواء أكان التحويل محلياً. (ظاهرة الحذف والتقدير العدد 4/1971 ص42)، أم جذرياً (الجملة الوظيفية في القرآن الكريم ص210).

بل أدرك النحويون أن خلف التركيب السطحي-في الغالب- تركيب عميق على ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة وثمة صلة وثيقة بين التركيبين: فابن جني عقد باباً لبيان الفرق بين تقدير الإعراب وانتهى إلى أن تقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهرة، وتفسير المعنى معتمد على التراكيب الباطنة لذا فإن لجوء النحويين إلى التراكيب المقدره أمره بظاهرة الحذف والتقدير ولما كان الحذف أحد صور التحويل الذي يمس الوظيفة بوصفه أسلوباً شائعاً يكثر دورانه في نصوص العربية وبخاصة في القرآن الكريم، فإنه لا غنى لأي باحث يتناول النص القرآني ويتوخى التواصل معه ونتيجة لذلك فقد توصل البحث إلى:

1. أن الجملة المحكية بالقول تكون دائماً جزءاً من الجملة المركبة سواء أكانت الجملة المركبة اسمية أم فعلية.
2. أن الجملة المحكية قد تكون توليدية، وقد تكون تحويلية والتحويل فيها يكون بالحذف أو بالزيادة أو بالترتيب أو بالاستبدال.
3. أن الجملة المحكية بالقول الظاهر أو المقدر غالباً ما تخرج عن غرض الأخبار الظاهر. وتستعمل في التواصل الراقى، ولذلك فإنه عند تحليل تركيبها الإسنادي بغية استكناه معناها لابدّ من اللجوء إلى بنيتها العميقة، لأن ذلك يساعد على الفهم السليم لهذه التراكيب الإسنادية المحولة.
4. أن القول بالعامل والتقدير تحليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة، وأن القياس إجراء خارجي ليس جزءاً في البنية اللغوية التي تظهر في التركيب السطحي ، وإنما هي منوية ذهنياً في البنية العميقة.

هوامش البحث الأول

- (1). اللسان مادة (حكى).
- (2). ينظر شرح الشواهد للعيني - حاشية الصبان 88/4.
- (3). ينظر الخليل معجم المصطلحات النحوية (الحكاية) والهمع 153/2 .
- (4). قوله سمعت الناس الخ: أتى به على أنه يحكى بالسمع كما يحكى بالقول فالشاعر سمع قوماً يقولون: الناس ينتجعون غيثاً برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع.
- (5). أي فصّ خاتم النبي صلى الله عليه وسلم.
- (6). حاشية الصبان 93:4.
- (7). الدر المصون 164/5.
- (8). ينظر السبعة لابن مجاهد 639 ومعاني القراءات للأزهري 494، والحجة لابن خالوية 347، والحجة لأبي علي الفارسي 94/4 / والكشف لمكي 422/2، والتيسير للداني 172، والكافي للرعيني 218، وسراج القارئ لابن القاصح 322، والنشر لابن الجزري 290/2.
- (9). ينظر المصادر السابقة نفسها ونفس الصفحات.
- (10). معاني القراءات للأزهري 494.
- (11). الحجة 49/4.
- (12). ينظر البحر المحيط 302/7.
- (13). حاشية الصبان 93/4.
- (14). ينظر الكتاب 401/1 والمقتضب 302/2، 303.
- (15). لأنَّ (أيًا) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد وللمؤنث على لفظ المذكر وكذلك التنثية لأنه بمنزلة "مَنْ" و(ما) لأنهما في جميع ما وقعت عليه على لفظ واحد ينظر المقتضب 303/3.
- (16). شرح الفيه ابن مالك، ص 768.
- (17). الهمع 152/2.

(18). البيت من بحر الوافر، من مقطوعة عدتها خمسة أبيات، وهي منسوبة لشمير (بالتصغير) بن الحارث الضبي (شاعر جاهلي) والاستشهاد فيه: في قوله: "منون أنتم" فإن فيه شذوذين:

الأول: إلحاق الواو والنون بها في الوصل، والثاني: تحريك النون وهي تكون ساكنة وقال ابن الناظم: فيه شذوذان: أحدهما - أنه حكى مقدراً غير مذكور. والثاني: أنه أثبت العلامة في الوصل وحقها الا تثبت إلا في الوقف ينظر ابن الناظم (743) ط. دار الجيل.

وهذا الشاهد في عدة مراجع نذكر منها: الكتاب 44/2 والمقتضب 307/2 وشرح المفصل 16/4 والخصائص 29/1 وشرح التصريح 283/2 والخزانة 167/6 والدرر 246/6.

(19). ينظر شرح الفيه ابن مالك لفضيلة الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين، ص768.

(20). الهمع 153/2.

(21). نفسه 152/2.

(22). نفسه 152/2.

(23). نفسه 152/2.

(24). نفسه 153/2.

هوامش البحث الثاني

- (1). ينظر الخلاصة ص 34 .
- (2). ينظر د. عبد الرحمان الحاج صالح: أول صياغة لتراكيب العربية ص72.
- (3). ينظر د. عبد الرحمان الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، مجلة اللغات والآداب معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر العدد 10، 1796 ص377.
- (4). ينظر اللغة العربية العلمية ص108.
- (5). الدار المصون 108/4.

- (6). ينظر د. محمد محمد أبو موسى: دلالة التراكيب ص49.
- (7). ينظر قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ص46.
- (8). المرجع السابق ص87.
- (9). لم يذكر هذا البيت في ديوانه، وينظر خزانة الأدب 109/2، وبلا عزو في المحتسب 165/2 والأمالي الشجرية 92/2، ولسان العرب (خضر).
- (10). القول في المفصل 151، والهمع 147/2، ومجمع الأمثال 420/2.
- (11). ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 863/2، وشرح جمل الزجاجي 250/1.
- (12). الكتاب 106/3.
- (13). نفسه ونفس الصفحة.
- (14). أساليب القسم في القرآن الكريم ص366-367.
- (15). الإعجاز البياني للقرآن ص221.
- (16). (17). (18). ينظر الجملة الوظيفية ص280-281.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص لقراءة عاصم بن أبي النجود
- (1). ابن جنى أبو الفتح عثمان: المحتسب، تحقيق على الجندي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1386.
- (2). ابن خالوية: الحجة في القراءات، تحقيق: د. سالم محمد مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1981.
- (3). ابن الشجري أبو السعادات هبة الله بن علي: الأمالي الشجرية، تحقيق محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- (4). ابن عصفور أبو الحسن على الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، د.ت.

- (5). ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري: مغنى اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1979.
- (6). أبو حيان الأندلسي أبو عبد الله محمد بن يوسف: البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ.
- (7). أبو موسى محمد محمد: دلالة التراكيب، مكتبة وهبة، دار التضامن، القاهرة، ط2، 1987.
- (8). بلعيد صالح: اللغة العربية العلمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- (9). البياتي سناء حميد: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، درا وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
- (10). تمام حسن: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 2000.
- (11). الجرجاني أبوبكر عبد القادر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982.
- (12). حماسة محمد عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- (13). خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- (14). رابح أبو معزة: الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- (15). الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى.
- (16). الزمخشري أبو القاسم جار الله: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.

- (17). السمين الحلبي شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم: الدر المصون، تحقيق على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (18). السيوطي جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979.
- (19). الشنقيطي أحمد بن الأمين: الدرر اللوامع، طبع كردستان.
- (20). الصبان الشيخ محمد بن علي: حاشية الصبان.
- (21). عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت.
- (22). العثيمين محمد صالح: شرح الفيه ابن مالك.
- (23). الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.
- (24). القيسي مكي بن ابي طالب: الكشف عن وجود القراءات وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، دار الفكر، بيروت، 1984.
- (25). المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت 1963.